Document: EB 2022/135/R.22
Agenda: 12(b)
Date: 28 March 2022
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة المنح العادية في الصندوق

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Dominik Ziller
نائب رئيس الصندوق
رقم الهاتف: 2518 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.ziller@ifad.org

Ashwani K. Muthoo
مدير مجموعة ضمان الجودة
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة
روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للاستعراض

جدول المحتويات

أولا- مقدمة **1**

ثانيا- الأنشطة بعد الموافقة على السياسة **1**

ثالثا- مبادئ تبسيط عمليات التصميم والموافقة **3**

رابعا- مبادئ التمييز بين المجالات ذات الأولوية وزيادة التركيز على الدعم القطري **4**

خامسا- الخطوات المقبلة **6**

الملاحق

الملحق الأول- التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ذات الأولوية المقرر تمويلها من خلال برنامج المنح العادية **7**

الملحق الثاني - المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق بموجب نافذتي المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية لعام 2021 **9**

التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة المنح العادية في الصندوق

أولا- مقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي للصندوق، في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة التي انعقدت في أبريل/نيسان 2021، على سياسة المنح العادية الجديدة.[1] وتنص السياسة على أن تقدم إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي كل عام خلال دورة أبريل/نيسان، تقريرا مرحليا عن تنفيذ السياسة. وهذا هو التقرير الأول الذي يقدَّم تماشيا مع هذه الأحكام. وقد أعدت التقرير مجموعة ضمان الجودة بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الدوائر المعني بإجراءات المنح.

2- ودخلت سياسة المنح الجديدة حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022. ولم تقدَّم حتى الآن أي مقترحات منح بموجب السياسة الجديدة، ولم تموَّل أي منح بموجب مظروف المنح العادية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتبعا لذلك، يركّز هذا التقرير الأول على أنشطة الترويج والتواصل التي اضطُلع بها بعد الموافقة على السياسة، وعلى التقدم نحو وضع إجراءات تنفيذ جديدة، وعلى مبدأ "تبسيط عمليات التصميم والموافقة المخصصة لحالات محددة"، تماشيا مع السياسة (القسمين ثانيا وثالثا).

3- وخلال مناقشة التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ذات الأولوية في الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2021، طلب المجلس من الإدارة توفير معلومات إضافية عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق التمييز بين المجالات الخمسة ذات الأولوية وزيادة تركيز تلك الأولويات على الدعم القطري. وللحد من عدد الوثائق المنفصلة المقدّمة إلى المجلس، يعرض هذا التقرير المبادئ التي ستُتبع لمعالجة مشاغل المجلس (القسم رابعا).

4- وختاما، يوفر الملحق الثاني قائمة بالمنح التي وافق عليها رئيس الصندوق بموجب نافذتَي المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية في عام 2021. وقُدّمت القائمة سابقا إلى المجلس التنفيذي للعلم كوثيقة منفصلة، وستُدرج، من الآن فصاعدا، في التقرير المرحلي السنوي.

5- وابتداء من دورة المجلس في أبريل/نيسان 2023، وفيما يجري تنفيذ الأنشطة الممولة من خلال مظروف المنح العادية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيستعرض التقرير المرحلي السنوي العمليات في العام السابق، باستخدام المؤشرات المدرجة في إطار النتائج الخاص بالسياسة أيضا. وسيوفر التقرير معلومات عن تخصيص موارد المنح العادية لأهداف البرنامج الاستراتيجية، ومساراته، ومجالاته ذات الأولوية، وعن النتائج المحققة والدروس المستفادة.

ثانيا- الأنشطة بعد الموافقة على السياسة

6- **التواصل والترويج.** بعد الموافقة على سياسة المنح الجديدة، عُمِّمت على نطاق واسع ونُشرت على الشبكة الداخلية للصندوق وفي دليل العمليات الإلكتروني. وقدّمت مجموعة ضمان الجودة المبادئ والتغييرات الرئيسية التي أدخلتها السياسة، أمام حلقات العمل الإقليمية وحلقات العمل الإعدادية المؤسسية ومجموعة تنسيق إدارة المعرفة وحلقة العمل للتقدير الذاتي التي يجري التطرق إليها في الفقرة 13.

7- **الموافقة على التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ذات الأولوية.** جرى إعداد التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ذات الأولوية المقرر تمويلها من خلال برنامج المنح العادية، والموافقة عليها من المجلس التنفيذي.[2] وترد في الملحق الأول مجالات الالتزام ذات الأولوية الموافق عليها في إطار التجديد

[1] الوثيقة EB 2021/132/R.3.

[2] الوثيقة EB 2021/134/R.13.

الثاني عشر للموارد. وترد مبادئ التمييز بين المجالات ذات الأولوية وزيادة التركيز على الدعم القطري في القسم رابعا. وسيجري تفعيل هذه المبادئ في الإجراءات الجديدة، وستسمح للمجلس والإدارة باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحديد أولويات الأنشطة التي سيجري تمويلها من خلال موارد المنح العادية.

8- **الفريق العامل المشترك بين الدوائر المعني بإجراءات المنح.** كُلِّف فريق عامل مشترك بين الدوائر، تحت الإدارة العامة لنائب الرئيس، بإعداد إجراءات التنفيذ الجديدة لسياسة المنح العادية. ويتضمن الفريق العامل ممثلين عن جميع دوائر الصندوق، وتنسقه مجموعة ضمان الجودة. ويجتمع الفريق أسبوعيا؛ وتعقَد اجتماعات مخصصة إضافية بشأن جوانب محددة في الإجراءات (مثلا التبسيط، وإدماج النظم، وعملية اختيار الشركاء).

9- ولتوجيه إعداد الإجراءات الجديدة، يجمع الفريق العامل ويحلل البيانات والدروس المستفادة من برنامج المنح العادية؛ وسيساهم التحليل أيضا في تيسير إعداد مؤشرات خط الأساس لإطار النتائج الخاص بالسياسة، حيث أمكن. وأعدت مجموعة ضمان الجودة تحليلا أوليا لأوقات التجهيز التي تطلبتها أنواع المنح المختلفة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وتشاركته مع الفريق العامل لتحديد الاختناقات في مراحل مختلفة من عملية التصميم والموافقة. ويظهر التحليل أنه في حين تطلب الأمر نحو 200 يوم، في المتوسط، لنقل منحة من مرحلة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات إلى الموافقة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، اختلف الوقت المطلوب إلى حد كبير، واستغرق 25 في المائة من المنح 300 يوم أو أكثر.[3] وهناك فرص لتبسيط الخطوات المختلفة في العملية، لأن التأخير قد يحدث في مراحل مختلفة بعد تدخل لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات (استعراض ضمان الجودة، الاستعراض المكتبي النهائي، الموافقة والاتفاقية).

10- وناقش الفريق العامل استنتاجات وتوصيات التقرير المرحلي بشأن إطار الشراكات في الصندوق لتقدير تبعاتها على إجراءات المنح الجديدة. ويظهر التقرير أن دور الصندوق كوسيط معرفة تعزز من خلال المنح وشراكات المعرفة القوية، مما ساهم في تحقيق البرامج القطرية، وإنشاء بيئة أكثر تمكينا، وتقوية قدرات الشركاء. ولكن يجب أن يكون الصندوق أكثر استراتيجية في مشاركته في إرساء الشراكات على المستوى العالمي والسياساتي، وتتيح إجراءات المنح الجديدة فرصة لترتيب الأولويات على نحو أفضل.

11- ولتعزيز مساهمة برنامج المنح في أهداف الشراكة في الصندوق وتحسين دوره الاستراتيجي في تعزيز مساهمة الصندوق في تحديد جدول الأعمال العالمي للقضاء على الفقر، ستجري شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد ومجموعة ضمان الجودة تحليلا معمقا لمؤشرات الشراكة المدرجة في تقارير الإشراف على المنح الجارية وعلى نتائج مسوحات الشركاء، مع التركيز على متلقي المنح العادية. ولمزيد من التحسين في تقدير الشراكات خلال تصميم المنح والإشراف عليها، ستكون الفئات المستخدمة في تصنيف الشركاء وأهداف الشراكات في إجراءات ونماذج المنح متوائمة بالكامل مع الفئات في إطار الشراكات.

12- ويضع الفريق العامل خرائط للنظم ومسارات العمل المتعددة المستخدمة حاليا لإدارة برنامج المنح العادية. وسيتيح وضع الخرائط هذا تحديدا أفضل لاحتياجات المستخدمين المختلفين للنظم المتعلقة بالمنح (الشُّعب الراعية، مديري المنح، الوحدات المعنية باستعراض المنح والإشراف على الحافظة، الأشخاص المرجعيين في مجال المنح، الأفرقة القطرية، الشركاء المحتملين، مجتمعات الممارسة، وما إلى ذلك) وتقدير خيارات إدماج النظم (مثلا نظام حفظ سجلات ضمان الجودة، ونظام إدارة النتائج التشغيلية ونظام إدارة السجلات الإلكترونية للصندوق).

13- **حلقة عمل للتقدير الذاتي عن إجراءات المنح العادية.** العملية التي تقود إلى إعداد الإجراءات الجديدة هي عملية تعاونية ومستندة إلى استشارات داخلية واسعة. وقد أقامت مجموعة ضمان الجودة، بالتعاون مع الفريق

[3] تنطبق هذه النتائج فقط على المنح التي تُجهز عملا بالإجراءات المعيارية، نظرا إلى أنها لم تتأثر بتنقيحات مظروف المنح العادية في عام 2020. وفيما يتعلق بالمنح التي تأثرت بإعادة التخصيص في عام 2020، كانت أوقات التجهيز أطول بكثير.

العامل، حلقة عمل للتقدير الذاتي عن إجراءات المنح العادية للاستفادة من معرفة الزملاء في الصندوق، لا سيما ذوي الخبرة في تصميم المنح وتنفيذها. وأسفرت حلقة العمل عن نقاش جماعي غني عن الأمور التي تسير جيدا وتلك التي يمكن تحسينها في إجراءات المنح العادية للمساعدة على ضمان مساهمة برنامج المنح العادية، على نحو فعال، في المهمة التي يضطلع بها الصندوق لتحقيق تحول ريفي مستدام وشامل بموجب نموذج العمل الخاص بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وكان السؤال الأساسي في حلقة العمل: كيف يمكن أن تساعد الإجراءات الجديدة في تصميم وتنفيذ منح تحقق نتائج وآثار بالتآزر مع مبادرات وبرامج أخرى بموجب نموذج العمل الخاص بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟

14- وافتتح نائب الرئيس حلقة العمل، مدليا بملاحظات تمهيدية عن التوجه العام والقيمة الاستراتيجية لبرنامج المنح العادية للصندوق، وحضرها 125 زميلا من مقر الصندوق والمكاتب القطرية التابعة له. والمسائل الرئيسية والممارسات الجيدة التي حُددت في حلقة العمل والمقترحات المقدمة نوقشت في دورات الفريق العامل، وستساهم في صياغة المؤشرات التشغيلية لإعداد الإجراءات الجديدة.

15- **تطبيق المبادئ العامة للسياسة.** في حين دخلت السياسة الجديدة حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022، تنص على أنه "أثناء المرحلة الانتقالية التي ستبدأ مباشرة بعد الموافقة على السياسة، ستُطبق مبادئها العامة" (الفقرة 31). وتبعا لذلك، أرشدت المبادئ الرئيسية للسياسة (مثلا تحديد أولويات الأنشطة، إضافة القيمة، النهج التحفيزي، القيمة مقابل المال) والتطور الاستراتيجي لبرنامج المنح العادية، استعراض وتقدير مقترحات المنح التي قُدمت منذ أبريل/نيسان 2021 عملا بمظروف التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وكذلك استُخدمت مبادئ السياسة (مثل أهلية البلدان والراوبط مع الأولويات الوطنية والإقليمية) لتقدير الاستراتيجيات غير الإقراضية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستعراضات المشروعات الممولة بالقروض. وختاما، نفذت مجموعة ضمان الجودة وشعبة خدمات الإدارة المالية ومكتب المستشار العام مبادئ السياسة لاتخاذ قرار أو إسداء المشورة بشأن حالات استثنائية تتعلق مثلا بتمديد المنح أو تعديلها.

ثالثا- مبادئ تبسيط عمليات التصميم والموافقة

16- وفقا لما ورد آنفا، تختلف أوقات تجهيز المنح اختلافا كبيرا، وهذا له أثر سلبي على البرنامج. وتُعد زيادة القدرة على توقع الوقت المطلوب لنقل المنحة من المفهوم إلى صرف المبلغ الأول حاسمة لتعزيز الروابط والتزامن مع البرامج القطرية والمساعدة على تعبئة التمويل المشترك من شركاء محتملين يعملون وفقا لدورات تخطيط متوسطة الأجل. ولذا يقوم الفريق العامل بإعداد آليات لتبسيط عملية تصميم المنح والموافقة عليها مع التقيد عن كثب بالمبادئ الواردة في سياسة المنح.

17- والفترة الطويلة التي يستغرقها تجهيز المنح مرتبطة، جزئيا على الأقل، بتعقيد الإجراءات الحالية. وللمساعدة على تجنب الصعوبات والتأخيرات الماضية، سيعدّ الفريق العامل إجراءات أسهل في التصفح، وينظم أنشطة منتظمة للترويج والتدريب، ويوفر معلومات شاملة ودعما في مجال تصميم المنح في إطار دليل العمليات الإلكتروني الخاص بالصندوق ومن خلال أكاديمية العمليات.

18- وقد يستحدث نظام مسارات خاص بالمنح (مشابه لنظام المسارات الثلاثة المستخدم في العمليات الممولة بالقروض) بدلا من النظام الحالي المؤلف من العديد من مسارات العمل المختلفة والاستثناءات لأنواع المنح المختلفة. ويقرر رئيس لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات مسار المنحة استنادا إلى المدخلات من مجموعة ضمان الجودة وشعبة سياسات العمليات والنتائج بشأن المعايير التي قد تشمل الأهمية والقيمة الاستراتيجية، والحجم، والمخاطر (حسب تعريفها في إطار إدارة المخاطر الخاص بسياسة المنح)، ومستوى التمويل المشترك، وهدف الشراكة وطريقة الاختيار المقترحة، بالإضافة إلى طبيعة الشريك المنفذ، إذا كان قد حُدد بالفعل، وقدراته (مثلا ستُجهز جميع المنح للشركاء في القطاع الخاص عملا بالمسار 1). وفي كل مسار،

ستُحدد مسارات عمل مختلفة ومتطلبات مختلفة للتوثيق في إطار الخطوات التي تلي تأييد لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات لدخول المنح ذخيرة المشروعات.

19- وتمكّن المنح العادية الصندوق من تقديم استجابة سريعة في أثناء حالات الطوارئ التي لا تتاح لها موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة وتخرج عن هذا النطاق؛ وهذا الدور معترف به بموجب مجال الالتزام ذي الأولوية 2. وستصنَّف المنح التي تُقدم استجابة لحالات الطوارئ في المسار 3 وتُجهز بواسطة مسار عمل أكثر مرونة لضمان الاستجابة السريعة، مع الاستمرار في تأمين الضمانات الائتمانية.

20- ولتقصير الوقت بين الاستعراض من قبل لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات وبين الاتفاقية، سيزداد التركيز، بعد الاستعراض من قبل لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، على الجهوزية للتنفيذ، بصرف النظر عن المسار. وستُقدم مبادئ توجيهية وإرشادات أوضح بشأن خطط العمل والميزانيات السنوية، والترتيبات المؤسسية، وتقدير قدرات الشركاء وجوانب أخرى ذات صلة.

رابعا- مبادئ التمييز بين المجالات ذات الأولوية وزيادة التركيز على الدعم القطري

21- لدى مناقشة التزامات تجديد الموارد ذات الأولوية لبرنامج المنح في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق خلال الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي، طلب المجلس من الإدارة توفير معلومات إضافية عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق التمييز بين المجالات الخمسة ذات الأولوية وزيادة تركيز تلك الأولويات على الدعم القطري. ويشير هذا القسم إلى مبادئ إضافية ستوجه، في الإطار الأوسع للسياسات والمجالات المختارة ذات الأولوية، اختيار المقترحات وتخصيص موارد المنح العادية. وستفعَّل هذه المبادئ أكثر في الإجراءات الجديدة وإطار النتائج الخاص بالسياسة، وستنعكس في النسخة النهائية لسجل الأداء الذي سيستخدَم لتقدير مقترحات المنح على نحو تنافسي خلال عملية ضمان الجودة.

22- **زيادة التركيز على الدعم القطري.** لتعزيز الروابط الملموسة مع البرامج القطرية، يجب أن تبيّن مقترحات المنح التي تركز على بلد واحد أو أكثر، أن المنحة تستجيب لمتطلبات معينة محددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والمذكرة الاستراتيجية القطرية، والمبادرات والبرامج ذات الصلة المقررة أو التي يجري تنفيذها في البلدان المستهدفة.

23- وفيما يتعلق بالمنح ذات التركيز الإقليمي، يجب أن تبيّن المقترحات أنها متوائمة مع الاستراتيجيات والأولويات الإقليمية ذات الصلة (مثلا من خلال الإشارة المرجعية إلى أي تحليلات متاحة عن الفجوات الإقليمية، وإلى استراتيجيات المشاركة، وتقييم الحافظة، ووثائق استراتيجية أخرى، أو الإشارة إلى احتياجات خاصة محددة في عمليات الإقراض الإقليمية). ويجب أن تحدد المقترحات أيضا روابط ملموسة مع المتطلبات الواردة في الاستراتيجيات غير الإقراضية في إطار برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات الاستراتيجية القطرية، وفي عمليات أخرى في الإقليم المستهدف.

24- وفيما يتعلق بالمنح العالمية المعروضة بموجب المجال ذي الأولوية 1 (التعميم والاستهداف) والمجال ذي الأولوية 4 (تعزيز الأداء والكفاءة)، يجب أن تقدم المقترحات أدلة على أن المنحة تستجيب لاحتياجات مؤسسية محددة جيدا كي تساهم الحلول والابتكارات في تعزيز تنفيذ برنامج القروض والمنح ونتائجه في المجال المحدد ذي الأولوية.

25- وتتطلب أوجه التآزر والتكامل الفعالة مع البرامج القطرية التزاما أقوى مع الأفرقة القطرية طوال عملية التصميم والتنفيذ. ويجب أن تقدم مقترحات المنح أدلة واضحة على التعاون مع الأفرقة القطرية في التصميم، ويجب أن تتضمن آليات صالحة لمشاركة الأفرقة القطرية خلال التنفيذ.

26- وقد يتسبب التوافر المحدود للميزانيات والموارد للإشراف على المنح ودعم تنفيذها بعرقلة توليد المعرفة وتنظيمها، ويحول دون التبادل المنتظم للدروس والابتكارات المستفادة من المنح مع الأفرقة القطرية ووحدات إدارة المشروعات/البرامج. ويجب أن تتضمن مقترحات المنح استراتيجيات واقعية، بدعم من ميزانيات وموارد ملائمة، لأغراض الإشراف ودعم التنفيذ وتمويل فرص تبادل المعرفة مع عمليات الصندوق. وسيكون تقدير مقترحات المنح أكثر إيجابية حين يتاح جزء من التمويل المشترك المقدم من الشركاء لتمويل الإشراف ودعم التنفيذ.

27- وبما أن المنح هي أداة مرنة وقد تلبي أهدافا مختلفة، ومحددة السياق في أغلب الأحيان، يمكن النظر في الموافقة على مقترحات المنح التي لا تستوفي على نحو كامل المتطلبات الواردة في الفقرات 22 إلى 26، على أساس استثنائي مع تبرير قوي.

28- **آلية التمييز بين المجالات الخمسة ذات الأولوية وترتيب أولويات المخصصات.** ردا على أسئلة المجلس التنفيذي بشأن كيفية ترتيب الإدارة لأولويات تخصيص الموارد، أكدت الإدارة أن غالبية الأموال ستدعم، تماشيا مع سياسة المنح العادية، المنح التي تساهم في الهدف الاستراتيجي 1 للسياسة ("تسخير أثر أفضل لبرنامج عمل الصندوق على الأرض"). وتقدم الفقرات أدناه مؤشرات إضافية عن كيفية ترتيب الأولويات فيما يتعلق بمخصصات الأهداف الاستراتيجية المختلفة والمجالات المختلفة ذات الأولوية، ورصد هذه المخصصات عملا بالإجراءات الجديدة.

29- ويجب أن تشير مذكرات مفاهيم المنح إلى الأهداف الاستراتيجية والمسارات والمجالات ذات الأولوية التي من المقرر أن تساهم المنح في تمويلها، وأن تقدم تبريرا بهذا الشأن. وسيتيح التصنيف حسب الهدف الاستراتيجي والمسار والمجال ذي الأولوية رصدا بالغ الدقة لعدد المنح وحصة الموارد المخصصة لكل هدف استراتيجي ومسار ومجال ذي أولوية. وسيدرَج توزيع عدد المنح وحصة الموارد المخصصة أو الملتزم بها لكل هدف استراتيجي ومسار ومجال ذي أولوية في كل مذكرة تمهيدية صادرة عن لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات للمنح. وسيساعد ذلك رئيس لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مقترحات المنح الجديدة.

30- وفي مرحلة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات ومرحلة ضمان الجودة، سيلزم توفير معلومات إضافية عن الاتساق والمساهمة المحتملة في واحد أو أكثر من أهداف إطار الشراكات في الصندوق لمقترحات المنح التي تساهم بصورة أساسية في الهدف الاستراتيجي 2 لسياسة المنح العادية ("تعزيز بيئة سياسات واستثمار مواتية بشكل أكبر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي")[4] . وستدلي شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد بتعليقات عن أبعاد شراكة المنح والمشاركة في السياسات خلال عملية الاستعراض. وسيساعد ذلك على تقدير المقترحات على أساس مواءمتها مع إطار الشراكات ومساهمتها فيه، وسيتيح تحديد أوجه التآزر مع الأنشطة الأخرى وتجنب الازدواجية.

31- وفي مرحلة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، ستجري العملية تقديرا للاتساق بين شراكة المنح وأهداف السياسات وبين الطريقة المقترحة لاختيار الشركاء. مثلا، قد يكون الاختيار التنافسي من خلال توجيه دعوات محدودة إلى منظمات ذات انتشار عالمي وقدرات ومهام مناسبة أكثر ملاءمة لمقترحات المنح التي تهدف إلى المشاركة في السياسات على المستوى العالمي/الإقليمي.

[4] تشمل مقترحات منح تدعم بصورة أساسية مسارَي "الشراكة" و"السياسات" في سياسة المنح الجديدة، ومقترحات منح تقدَّم في إطار المجال ذي الأولوية 3 ("الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الأثر") والمجال ذي الأولوية 5 ("الاستدامة وتوسيع نطاق النتائج") مع التركيز على المشاركة في السياسات لتعزيز التغيير المنهجي وتحسين استدامة برنامج عمل الصندوق.

32- وكما ورد في التقرير المرحلي عن إطار الشراكات في الصندوق، تتيح المنح العادية للصندوق المشاركة مع مجموعة كبيرة من الشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية بوصفها أعضاء تؤدي دورا حاسما في المجموعة التي يستهدفها الصندوق. وبرنامج المنح هو ذو قيمة خاصة لبناء قدرات المنظمات الشريكة الإقليمية، لا سيما منظمات المزارعين. ولكن المنظمات الشعبية والشركاء المحتملين من البلدان النامية لا يستطيعون في أغلب الأحيان التنافس على قدم من المساواة مع منظمات كبيرة وأكثر تنظيما ذات موارد مخصصة، لصياغة مقترحات المنح. وسيكون الاختيار التنافسي في مرحلة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات الطريقة المفضلة في مجال المنح الصغيرة التي يزيد تمويلها من موارد الصندوق عن 000 100 دولار أمريكي. ووثائق التصميم التي يجب على الشركاء مقدمي العطاءات إعدادها للاختيار التنافسي في مرحلة لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات أقل تعقيدا وأقصر إلى حد كبير من تلك المطلوبة للاختيار التنافسي في مرحلة ضمان الجودة. وستساعد هذه الآلية الصندوق على المشاركة مع الشركاء الذين تنقصهم القدرات والموارد للاستثمار في إعداد وثائق معقدة خاصة بتصميم المنح من دون الحصول على الدعم من الصندوق، وستساعد على خفض تكاليف معاملات تجهيز المنح الصغيرة على عاتق الصندوق.

خامسا- الخطوات المقبلة

33- بعد موافقة الإدارة على الإجراءات الجديدة، ستنظَّم أنشطة الترويج والتدريب، وستصدر دعوة لتقديم مقترحات للجولة الأولى من المنح العادية في إطار التجديد الثاني العشر لموارد الصندوق. ولإبلاغ الشُّعب الراعية على نحو مسبق وملائم، يُتوقع أن تنفَّذ لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات الأولى للمنح العادية في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، في الفصل الثالث من عام 2022.

التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ذات الأولوية المقرر تمويلها من خلال برنامج المنح العادية

1- ترد أدناه الالتزامات الخمسة لتجديد الموارد ذات الأولوية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي يمكن أن تستفيد من الأنشطة الممولة من برنامج المنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024)، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.[5] وستسمح هذه الالتزامات ذات الأولوية للمجلس والإدارة باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحديد أولويات الأنشطة التي سيجري تمويلها من خلال موارد المنح العادية، استنادا إلى المؤشرات الإضافية الواردة في هذه الورقة:

(1) **مجال الالتزام ذو الأولوية 1: رفع مستوى الطموح فيما يخص التعميم والقضايا الأخرى ذات الأولوية، وتعزيز استهداف سكان الريف الأشد ضعفا (التزام تجديد الموارد 1-1 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** يغطي هذا المجال المبادرات التي ستساعد على التعبير بشكل أفضل عن أولويات التعميم والإدماج الاجتماعي في العمليات التي يمولها الصندوق. وينبغي على المبادرات أن تركّز على تجريب الحلول الابتكارية على صعيد التغذية، والمناخ، والمنظور الجنساني، والشباب والتنوع البيولوجي. وسيجري النظر أيضا في الأنشطة التي تعطي الأفضلية لإدراج الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعات مستهدفة ذات أولوية.

(2) **مجال الالتزام ذو الأولوية 2: التركيز الاستراتيجي على الهشاشة، والنزاعات وبناء القدرة على الصمود (التزام تجديد الموارد 1-2 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** يغطي هذا المجال المبادرات التي ستساعد الصندوق على إنجاز عمليات أكثر فعالية، وتعبئة الموارد وتعزيز التعاون في الأوضاع الهشة والطارئة والمتأثرة بالنزاعات، إلى جانب الأنشطة التي ستدعم التنمية المستدامة والشمولية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(3) **مجال الالتزام ذو الأولوية 3: الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الأثر (التزام تجديد الموارد 1-4 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** يغطي هذا المجال المبادرات التي ستسهم في تعزيز تحقيق أهداف إطار الشراكات في الصندوق أو تدعم على نحو أوسع مسار الشراكات الخاص بسياسة المنح العادية (الاستفادة من خبرات الشركاء الاستراتيجيين والتشغيليين ومواردهم من أجل تعميق أثر برنامج عمل الصندوق). وينبغي على الأنشطة أن تركّز على إرساء أو تعزيز الشراكات الاستراتيجية الإقليمية والعالمية ذات الأولوية العالية ودعم المشاركة العالمية للصندوق في المنتديات والتحالفات العالمية (مثل منتدى التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، ومتابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية والمبادرات الأخرى)، والمؤسسات المعرفية، ومنظمات المنتجين، والشبكات المواضيعية، والقطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى. ويمكن للمبادرات في هذا المجال أن تسهم أيضا في تنفيذ استراتيجية الصندوق الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(4) **مجال الالتزام ذو الأولوية 4: تعزيز الأداء والكفاءة (التزام تجديد الموارد 2-1 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** يغطي هذا المجال المبادرات التي ستساعد الصندوق على تعظيم الآثار والنتائج عن طريق تحسين الأداء والكفاءة في البرامج القطرية التحويلية من خلال: (1) تحسين القدرات داخل البلدان؛ (2) تحسين توافر واستيعاب المعرفة والابتكارات ذات الصلة التي تستهدف الفقراء، بما يتماشى مع النموذج التشغيلي للصندوق والمبادئ التوجيهية للابتكار. وستُسند الأولوية إلى

[5] الوثيقة EB/2021/134/R.13.

الأنشطة التي تركّز على بناء قدرات وحدات إدارة المشروعات على صعيد الرصد والتقييم وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والأنشطة التي من شأنها أن تعزز الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ونهج الزراعة الرقمية.

(5) **مجال الالتزام ذو الأولوية 5: الاستدامة وتوسيع نطاق النتائج (التزام تجديد الموارد 2-2 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).** يغطي هذا المجال الأنشطة التي ستدعم زيادة تركيز الصندوق على المشاركة في السياسات كوسيلة لتعزيز التغيير المنهجي للمجموعات التي يستهدفها الصندوق والتي ستساعد على تعزيز استدامة برنامج عمل الصندوق عن طريق تحسين بيئة السياسات والاستثمار لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وتماشيا مع المسار السياساتي الخاص بسياسة المنح العادية، يجب على المقترحات المقدمة في مجال الالتزام ذي الأولوية هذا أن تركّز على الأنشطة على المستويين العالمي والإقليمي بهدف دعم السياسات الرفيعة المستوى الرامية إلى تحقيق التحول الشمولي والمستدام للنظم الغذائية الريفية. وهي قد تشمل أيضا عملا تحليليا لدعم مثل هذه الأنشطة.

المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق بموجب نافذتي المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية لعام 2021

1- أذن المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة والتسعين في ديسمبر/كانون الأول 2009، لرئيس الصندوق بالموافقة على المنح التي لا تتجاوز قيمتها 000 500 دولار أمريكي، نيابة عنه، باستثناء تمويل المنح المقدم للقطاع الخاص الربحي، وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي عن استخدام هذه الصلاحية. وقُدم التقرير سابقا كوثيقة منفصلة في دورة المجلس في أبريل/نيسان.

2- وتفرض سياسة المنح الجديدة تقديم تقرير مرحلي سنوي عن تنفيذ السياسة إلى المجلس في دورة أبريل/نيسان. ولخفض عدد التقارير المنفصلة عن برنامج المنح التي تقدم إلى المجلس، ستُدرج قائمة المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق، من الآن فصاعدا، كملحق في التقرير المرحلي السنوي.

3- ومرفق بهذه الوثيقة وصف للمنح التي جرت الموافقة عليها بموجب هذه الاتفاقية من 1 يناير/كانون الثاني 2021 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021. وترد قائمة بهذه المنح حسب الشعبة ذات الصلة، كما يرد وصف للأنشطة التي تدعمها. وقد خضعت المنح للمعايير ولعملية الموافقة الواردة في سياسة تمويل المنح في الصندوق، والتي جرت الموافقة عليها في أبريل/نيسان 2015[6] ، ولتطبيق المبادئ العامة لسياسة المنح العادية الجديدة خلال الفترة الانتقالية التي تبدأ مباشرة بعد الموافقة على السياسة في أبريل/نيسان 2021.

[6] الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1

الجدول 1: المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق بموجب نافذتي المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية لعام 2021

الدائرة/الشعبة/الوحدة الرائدة	*عنوان المنحة*	*البلد المستفيد/المؤسسة المستفيدة*	*المبلغ (بالدولارات الأمريكية)*	*نطاق المنحة*
شعبة الاتصالات	تدريب الصحافيين في البلدان النامية	مؤسسة Thomson Reuters	100 000	الغاية من هذا المشروع الممول بالمنح هي تشارك المعرفة المتعلقة بالنظم الغذائية على نطاق واسع من خلال إعلاء صوت النساء والرجال الريفيين الفقراء، مع تركيز خاص على لفت انتباه صانعي السياسات والقرارات والنافذين إلى التحديات ذات الصلة.
شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية	منتدى الثورة الخضراء في أفريقيا لعام 2021	التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا	100 000	الغاية من هذه المنحة هي إعداد منصة أفريقية واسعة للمساءلة، من خلال إشراك أصحاب المصلحة من سلسلة القيمة الزراعية بأكملها لمناقشة السياسات والممارسات والاستفادة من المبادرات والشراكات المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر وتحفيز نمو زراعي مربح وشامل ومستدام من شأنه تحسين حياة المزارعين الأفارقة أصحاب الحيازات الصغيرة.
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد	مساهمة الصندوق في لجنة الأمن الغذائي العالمي لفترة 3 سنوات – 2021-2023	منظمة الأغذية والزراعة	500 000	يدعم الصندوق لجنة الأمن الغذائي العالمي في سعيها إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية من خلال تحسين التقارب/الاتساق بين السياسات العالمية، مما سيؤدّي إلى تعزيز العمل على المستويين الوطني والإقليمي. وجميع الأنشطة في برنامج العمل المتعدد السنوات (الذي كانت للصندوق مشاركة ومساهمة نشطتان فيه) تصمَّم وتخطَّط وتنفَّذ لتعزيز: قدرة سبل العيش على الصمود؛ والاهتمام بالأشخاص الأكثر تأثرا بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ ونهج شامل وإشراكي متعدد القطاعات؛ وصنع القرار المستند إلى الأدلة؛ والاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ والمساواة بين الجنسين، وحقوق النساء والفتيات وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية.
شعبة سياسات العمليات والنتائج	مساهمة لدعم عضوية الصندوق في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة لعام 2021	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	33 000[7]	تقديم الدعم للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة ولالتزاماتها في مجال الشفافية عملا بخطة عمل أكرا لعام 2008 من خلال تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بإنفاق المعونة واستخدامها وفهمها.

[7] من مخصصات دائرة إدارة البرامج للمنح البالغة الصغر عملا بالمذكرة التوجيهية الاستراتيجية لمِنح الصندوق للفترة 2019-2021